مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (25) – العدد الثاني – إبريل 2024

تداعيات التمكين السياسي للمرأة المصرية

2014-2022

Implications of the political empowerment of Egyptian women

2014-2022

إعداد / أسماء أحمد أبو العلا
باحثة دكتوراه _كلية التجارة_ جامعة بورسعيد

تحت إشراف

أ.د/ عبد الله هدية
أستاذ العلوم السياسية
جامعة بورسعيد

أ.م.د/ أحمد العايدي
أستاذ العلوم السياسية المساعد
جامعة بورسعيد

تاريخ الإرسال	2023-12-13
تاريخ القبول	2023-12-18
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

الملخص

شهدت المرأة المصرية في عهد الجمهورية الجديدة تقدمًا ملحوظًا في مجال تمكينها، حيث أطلقت الدولة مجموعة من الاستراتيجيات والمبادرات والبرامج المجتمعية الداعمة لها، والتي أسهمت في بناء قدراتها وتمكينها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

وقد أدى التمكين السياسي للمرأة في مصر إلى زيادة تمثيلها في مراكز صنع القرار، حيث ارتفعت نسبة تمثيلها في البرلمان إلى 27%، وبلغت نسبة تمثيلها في مجلس الوزراء 18%، كما زادت نسبة تمثيلها في السلك الدبلوماسي إلى 30%، وفي السلطة القضائية إلى 20.%

وعزز تمكين المرأة دورها في المجتمع، وتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق المساواة بين الجنسين. كما أدى التمكين الاقتصادي للمرأة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مستوى معيشة الأسرة، وزيادة المساواة بين الجنسين. فضلا عن مساهمته في زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة، وتعزيز الاستقرار الأسري، وتقليل الفقر والبطالة.
بالنسبة للتمكين الاجتماعي استطاعت الدولة تعزيز صحة وسلامة المرأة، وتحسين جودة حياتها، والحد من العنف ضد المرأة.

لذلك تركز الدراسة هنا على توضيح مفهوم التمكين السياسي للمرأة في مصر فضلا عن توضيح استراتيجية الدولة في دعم وتمكين المرأة وما ترتب على تلك الاستراتيجية من نتائج.

الكلمات المفتاحية: الجمهورية الجديدة، دعم وتمكين المرأة، التمكين السياسي، استراتيجية الدولة لدعم وتمكين المرأة.

Abstract:

During the era of the new republic, Egyptian women witnessed remarkable progress in the field of their empowerment, as the state launched a set of strategies, initiatives, and community programs supporting them, which contributed to building their capabilities and empowering them politically, economically, and socially.

The political empowerment of women in Egypt has led to an increase in their representation in decision-making positions, as their representation in Parliament increased to 27%, their representation in the Council of Ministers reached 18%, their representation in the diplomatic corps increased to 30%, and in the judiciary to 20%. %.
Empowering women enhances their role in society, improves their social and economic status, and achieves gender equality. Women's economic empowerment has also increased gross domestic product, improved family standards of living, and increased gender equality. In addition to its contribution to increasing women's participation in public life, enhancing family stability, and reducing poverty and unemployment.

Regarding social empowerment, the state was able to enhance the health and safety of women, improve their quality of life, and reduce violence against women.
Therefore, the study here focuses on clarifying the concept of women's political empowerment in Egypt, as well as clarifying the state's strategy for supporting and empowering women and the results resulting from that strategy.

Key words:
- The New Republic
- Supporting and empowering women
- Political empowerment
- The state's strategy to support and empower women

المقدمة:

حظيت المرأة المصرية في عهد الجمهورية الجديدة بدعم غير مسبوق من الدولة، حيث أطلقت الحكومة المصرية العديد من الاستراتيجيات والمبادرات والبرامج المجتمعية الداعمة لها، مما أسهم في بناء قدراتها وتمكينها في جميع المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في مجال التمكين السياسي، شهدت مصر تقدمًا ملحوظًا في تمثيل المرأة في الحياة العامة، حيث بلغت نسبة تمثيلها في البرلمان 27%، وهي أعلى نسبة في تاريخ مصر. كما تم تعيين 6 وزيرات في الحكومة، بما يمثل 18% من إجمالي عدد الوزراء. كما تم تعيين أول امرأة نائبة لرئيس البنك المركزي المصري.

وفي مجال التمكين الاقتصادي، حققت المرأة المصرية تقدمًا ملموسًا في مشاركة سوق العمل، حيث انخفض معدل بطالة المرأة من 24.8% إلى 16%. كما زادت نسبة السيدات العاملات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من 22% إلى 40%. كما زادت نسبة المرأة من العاملين بالحكومة والقطاع العام من 26% إلى 30.9%.

وفي مجال التمكين الاجتماعي، حرصت الدولة على توفير الحماية الاجتماعية للمرأة، حيث تم إصدار قانون الأحوال الشخصية الجديد، الذي يضمن للمرأة حقوقها كاملة. كما تم إنشاء العديد من المبادرات والبرامج الداعمة للمرأة، مثل مبادرة "حياة كريمة" التي تستهدف تحسين حياة المرأة الريفية.

إشكالية الدراسة:

تعد قضية تمكين المرأة أحد أهم القضايا المحورية التي تولي لها الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا، حيث حرص الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه الحكم عام 2014 على تعزيز حقوق المرأة المصرية وضمان مشاركتها الفعالة في جميع المجالات.

وقد شهدت مصر في عهد الجمهورية الجديدة تقدمًا ملحوظًا في مجال تمكين المرأة سياسيًا، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات والخطوات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وبالتالي يدور السؤال الرئيسي: ما هي أبرز تداعيات التمكين السياسي للمرأة المصرية في الفترة من 2014 إلى 2022؟

وبالتالي تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أ. المبحث الأول: مفهوم التمكين السياسي

ب. المبحث الثاني: استراتيجية الدولة في دعم وتمكين المرأة

ج. المبحث الثالث: تداعيات استراتيجية الدولة في دعم وتمكين المرأة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية دراسة تداعيات التمكين السياسي للمرأة المصرية في النقاط التالية:

- **الأهمية العلمية :تساهم الدراسة في إثراء البحث العلمي في مجال تمكين المرأة، وتقديم مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع المهم.**
- **الأهمية العملية :تساهم الدراسة في تقديم معلومات مفيدة للجهات المعنية بتمكين المرأة، مثل الحكومة والمجتمع المدني، وذلك لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتعزيز تمكين المرأة.**

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **التعرف على أبرز تداعيات التمكين السياسي للمرأة المصرية في الفترة من 2014 إلى 2022.**
- **تقديم التوصيات اللازمة لتعزيز تداعيات التمكين السياسي للمرأة المصرية.**

أولا : مفهوم التمكين السياسي :

ظهر مفهوم التمكين في الولايات المتحدة الأمريكية في عقد الستينات من القرن الماضي، في إطار الحركة الاجتماعية المنادية بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، وبالتالي منذ ذلك الحين استخدم المفهوم بعدة معان كذلك استخدامه في عدة مجالات منها السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي.

أولاً: مفهوم التمكين السياسي:

وتشير بعض الدراسات إلى التمكين " إمكانية توسيع القدرات ورفع الوعي والمقدرات والاستعداد من أجل إحداث تغيير في المجتمع "(أبو بكر، شكري 2002)

أما المفهوم الأكاديمي للتمكين فقد ارتبط المفهوم" بتحقيق الذات والذي يشير إلى الوعي، المعرفة، الخبرة، مقاومة الضغوط الاجتماعية حيث الاستقلال وعدم الاعتماد على الاخرين وتحقيق القوة والتمكين بإزاء الظروف ذاتها "(عز الدين ، صافي ، 2020)

كما عرفته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (أسكوا) " بأنه العملية التي يصبح الفرد من خلالها فرديا أو جماعيا واعي بالطريقة التي تؤثر من خلالها على دوره داخل المجتمع وبالتالي كسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لأي محاولة من عد م المساواة "(عز الدين ، صافي ، مرجع سابق ، ص 199.)

ويمكن تعريف التمكين السياسي للمرأة بأنه " التمكين هو عملية تسعى إلى ضمان مشاركة المرأة في كافة المجالات، وتعزيز قدراتهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتمكينهن من المساهمة في عملية التنمية والتغيير، وممارسة حق الاختيار."(تقرير التنمية البشرية ، 2004)

ثانياً: محددات التمكين السياسي للمرأة:

تؤثر العديد من المحددات على التمكين السياسي للمرأة ما بين محددات سياسية، اقتصادية أو أخرى ثقافية. وسوف تقوم الدراسة بتوضيحها على النحو التالي:

- المحددات السياسية:

تتمثل في طبيعة النظام السياسي، وتوجه الدستور والتشريع وذلك كالتالي:

1-طبيعة النظام السياسي

ففي حالة النظام الديمقراطي والذي يتسم بانتخاب الشعب للممثليه من خلال انتخابات عامة تأتي من خلال الأغلبية على أساس سياسي وليس عرقي أو ديني ، كما تحفظ فيه الحريات العامة للمجتمع ومنها حرية العقيدة ، حرية التعبير ، حرية الاجتماع (Skelly , 1983)

فالنظام الديمقراطي يرسخ من قيم المساواة بين أفراد المجتمع بغض النظر عن اللون ، الجنس ، أو الدين ، كما إنه يعزز من التمكين السياسي للمرأة بشكل كبير حيث يسمح بفكرة تولي المرأة للمناصب القيادية والعليا في المجتمع .

وفي حالة النظام الشمولي يقوم على عدم تقبله لفكرة ممارسة الحرية وبالتالي يرفض فكرة التمكين للمرأة ومن هنا يمكن اعتبار هذا النظام حجر عثرة في وجه حقوق المرأة وتمكينها السياسي

ويأتي أخيرا النظام التسلطي والذي يقوم على استحواذ فرد أو مجموعة على الحكم دون الخضوع لأي قاعدة أو قانون ودون اعتبار للمحكومين؛ حيث رفض الحوار والنقاش الموضوعي وعدم تقبل الرأي المعارض فضلا عن استحواذه كافة وسائل القهر والاكراه المتاحة أمامه. (Pripstein ,2005)

وبالتالي يمكن اعتبار النظام التسلطي لا يختلف عن النظام الشمولي من حيث رفضه لفكرة تمكين المرأة وتدني المشاركة السياسية بشكل عام وهو ما ينعكس على حقوق المرأة داخل المجتمع.

2-الدستور والتشريعات:

يقصد به " توجه الدساتير لفكرة التمكين حيث التأييد أو الرفض وذلك من خلال:-

- **-الإشارة إلى المرأة في الدستور على اعتبار المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات؛ حيث تخصص بعض الدساتير حصة معينة من المقاعد للمرأة، كما تحدد لها نسبة معينة والذي يطلق عليه " الكوتة النسائية "(Gallagher , 1992)**
- **-تخصيص البنود التي تؤكد على حقوق المرأة ما بين سياسية، اقتصادية، واجتماعية.**

وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة فرص التمكين السياسي للمرأة ولكن يجدر الإشارة إلى أنه لا يضمن الفاعلية داخل البرلمان من عدمه حيث تحقيق فكرة التمكين على أرض الواقع ولكن مع ذلك يعد أهم المؤشرات لتأكيد التمكين السياسي للمرأة بشكل عام وفي البرلمان بشكل خاص

كما تقوم التشريعات بالعمل على حفظ حقوق المرأة السياسية ؛ فتوافر مثل هذه التشريعات يضمن زيادة التمكين السياسي لها وبالتالي تأكيد هذه التشريعات بشكل قانوني يتتبعه التمكين السياسي للمرأة بشكل فعلي . فقانون الانتخابات في دولة قد يفرض على الأحزاب السياسية تواجد عدد محدود من النساء للمقاعد وأيضا لا يعد ذلك ضمانا كاملا للتمكين ولكنه مؤشر هام لتمكينها.(Douglas, 1967)

- **المحددات الاقتصادية:**

تعد تلك المحددات من أهم العوامل المؤثرة على التمكين السياسي للمرأة داخل الدولة، فالبعض يتجاهل دور المرأة في اقتصاد الدولة وتنميته ويقتصر دورها فقط على انجاب وتربية الأطفال.

وبالتالي يمكن القول إن ارتفاع مستوى التضخم يؤثر على الوضع الاقتصادي للدولة والذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض مستوى التمكين السياسي للمرأة. كما يؤثرنمط توزيع الدخول على مستوى تمكين المرأة؛ فتوزيع الدخول مرتبط بالقوة الاقتصادية حيث يمكن القول أن التوزيع العادل داخل المجتمع وعدم التمييز بين المرأة والرجل في الدخل حيث يكون وفقا للجهود والكفاءة فكل ذلك من شأنه أن يمنح المرأة قوة اقتصادية ينعكس على زيادة مستوى تمكينها سياسيا.

- **المحددات الثقافية:**

تعد الثقافة السياسية جزء أساسي في كافة المجتمعات فهي التي تحدد توجهات مشاركة الأفراد السياسية ومدى رؤيتهم لجدوى النظام السياسي فضلا عن رؤيتهم لدور المرأة السياسية من عدمه. فالثقافة السياسية تؤثر على التمكين السياسي للمرأة؛ فهي تلعب دور أساسي في

تشكيل وعي الفرد وتوجيه أفكاره ومعتقداته والتي من شأنها أن ترسخ فكرة التمكين أو تدحض تلك الفكرة.

ثالثاً: استراتيجية الدولة لدعم وتمكين المرأة

تتناول الفقرات الأربعة المذكورة استراتيجية الدولة المصرية لتمكين المرأة، والتي تم إطلاقها في عام 2017. وترتكز الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية هي (الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030. الرؤية ومحاور العمل، 2017)

- **التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة**
- **التمكين الاقتصادي**
- **التمكين الاجتماعي**
- **الحماية**

<u>التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة</u>

في هذا المحور، تهدف الاستراتيجية إلى زيادة تمثيل المرأة في المجالس النيابية والمحلية والهيئات القضائية، وتعزيز دورها في صنع القرار.

<u>التمكين الاقتصادي</u>

في هذا المحور، تهدف الاستراتيجية إلى تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل، وزيادة فرصها في الحصول على الوظائف والمناصب القيادية، كما تهدف إلى دعم الفئات الأكثر تهميشًا من النساء، من خلال إزالة الحواجز الهيكلية والثقافية التي تمنع مشاركتها الاقتصادية.

<u>التمكين الاجتماعي</u>

في هذا المحور، تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز تمكين المرأة في المجالات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، كما تهدف إلى تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر لها، وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضدها أو التي تضر بها سواء في المجال العام أو داخل الأسرة.

<u>الحماية</u>

وتهدف الاستراتيجية في هذا المحور القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياة المرأة وسلامتها وكرامتها وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في كافة المجالات بما في ذلك كافة أشكال العنف ضدها، وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر بالسلب عليها من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

رابعاً: تداعيات التمكين السياسي للمرأة:

في عهد الجمهورية الجديدة، شهدت المرأة المصرية تقدمًا ملحوظًا في مجال تمكينها، حيث أطلقت الدولة مجموعة من الاستراتيجيات والمبادرات والبرامج المجتمعية الداعمة لها، والتي أسهمت في بناء قدراتها وتمكينها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. كما حرصت الدولة على الحفاظ على المكتسبات التي حققتها المرأة، وذلك من خلال وضع إطار تشريعي ومؤسسي داعم لحقوقها.

1- أثر التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية:

- **زيادة تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار، حيث شهدت مصر تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال، حيث ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان إلى 27%، وبلغت نسبة تمثيلها في مجلس الوزراء 18%، كما زادت نسبة تمثيلها في السلك الدبلوماسي إلى 30%، وفي السلطة القضائية إلى 20.%**
- **تعزيز دور المرأة في المجتمع، حيث يساهم تمكين المرأة في مراكز صنع القرار في تعزيز دورها في المجتمع، وتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق المساواة بين الجنسين.**
- **تحقيق التنمية الشاملة، حيث يساهم تمكين المرأة في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال مساهمتها في صنع السياسات والقوانين، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحسين مستوى معيشة الأسرة والمجتمع.**

وهناك بعض التحديات التي تواجه تمكين المرأة في مصر، منها:

- **ضعف تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، حيث لا تتجاوز نسبة تمثيلها 5% في الأحزاب السياسية، و10% في النقابات المهنية، و20% في المنظمات الأهلية.**

وجود بعض الممارسات التمييزية ضد المرأة في المجتمع، مثل التمييز في التعليم والعمل والرعاية الصحية (التمكين السياسي للمرأة المصرية ..قراءة المؤشرات والتحديات، 2023)

-

2. أثر التمكين الاقتصادي للمرأة:

- **زيادة الناتج المحلي الإجمالي :حيث أظهرت دراسة لمؤسسة «بوز آند كومباني» أن زيادة مشاركة النساء في قوة العمل إلى حد المساواة مع الرجال قد يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج القومي المصري بنسبة 34.%**

- تحسين مستوى معيشة الأسرة :حيث يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في توفير دخل إضافي للأسرة، مما يحسن مستوى معيشتها.
- زيادة المساواة بين الجنسين :حيث يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في تحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمع.(هلال ، مصطفى ، 2022)

وفيما يلي بعض الإحصاءات المتعلقة بمشاركة المرأة في سوق العمل في مصر:

- تبلغ نسبة النساء اللائي يقمن بأعمال منزلية 91%، ويصل متوسط عدد الساعات التي تمضيها المرأة في العمل المنزلي إلى 5 ساعات يومياً.
- تبلغ نسبة النساء اللائي يقمن بأعمال متصلة بالرعاية الأسرية لأفراد الأسرة 27%، ويصل متوسط عدد الساعات التي تقضيها المرأة في هذه الأعمال إلى 23 ساعة يومياً.

وتهدف الدولة المصرية إلى مواصلة جهودها لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وذلك من خلال العديد من السياسات المساندة، ومنها:

- إقرار المادة 11 من الدستور التي تكفل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إقرار قانون العمل الجديد الذي ينص على ضمان المساواة بين المرأة والرجل في العمل..

ويولي المجلس القومي للمرأة اهتمامًا كبيرًا بتمكين المرأة المصرية اقتصاديًا، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات والبرامج التي تستهدف دعم المرأة في تأسيس مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، وتوفير فرص عمل لها، ورفع مهاراتها المالية.

وتشمل أبرز المبادرات والبرامج التي يُنفذها المجلس القومي للمرأة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية ما يلي:

- مبادرة «كتالوج المصرية«
- برنامج «رابحة«
- مبادرة مشروع «تعزيز المرأة في التجارة الدولية«
- مبادرة «المشغل الإنتاجي«(الهيئة العامة للاستعلامات ، 2023)

وخلال العام (2022) تم الإعلان عن تطبيق «تحويشة»، كأول تطبيق رقمي في مصر لمنظومة الادخار والإقراض، والذي جاء ثمرةً للتعاون مع البنك المركزي. يمثل هذا التطبيق نقلة نوعية للقرى المصرية لتصبح مجتمعات بنكية رقمية غير نقدية، ونقلة نوعية للميسِرات الماليات بالمجلس؛ حيث أصبحن لأولِ مرة في مصر وكيلات مصرفيات، وهو ما يعني بنك بكل الصلاحيات.

يمكن الإشارة إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة له العديد من الآثار الإيجابية الأخرى على المجتمع، ومنها:

- **زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة :حيث يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في زيادة ثقتها بنفسها، مما يدفعها إلى المشاركة في الحياة العامة، مثل العمل السياسي والتطوع.**
- **تعزيز الاستقرار الأسري :حيث يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في تحسين مستوى معيشة الأسرة، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الأسري.**
- **تقليل الفقر والبطالة :حيث يساهم التمكين الاقتصادي للمرأة في توفير فرص عمل جديدة، مما يساهم في تقليل الفقر والبطالة.(أمين ، 2020)**

وبناءً على ما سبق، يمكن القول أن التمكين الاقتصادي للمرأة هو محرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

خامساً: الأثر الاجتماعي والحماية على دعم وتمكين المرأة :

في إطار حرص الدولة المصرية على صحة وسلامة المرأة المصرية، أطلقت رئاسة الجمهورية مبادرة رئاسية للكشف المبكر عن سرطان الثدي، تستهدف 28 مليون سيدة في جميع أنحاء الجمهورية. وتهدف المبادرة إلى:

- **زيادة الوعي بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي ومخاطره.**
- **إتاحة الكشف المبكر عن سرطان الثدي للجميع مجانًا.**
- **تقليل معدلات الإصابة بسرطان الثدي وتحسين معدلات الشفاء.**

بالإضافة إلى أهدافها الأساسية في مجال صحة المرأة، ركزت المبادرة أيضًا على تعزيز الخدمات للمرأة الشابة، والمرأة في الأحياء السكنية الجديدة، وإدماج الرجال في قضايا تمكين المرأة، وتعزيز الخدمات للمرأة ذات الإعاقة، والتوعية والتثقيف بالقضية السكانية.

وتمثل مبادرة رئاسية لصحة المرأة خطوة مهمة في سبيل تعزيز صحة وسلامة المرأة المصرية، وتحسين جودة حياتها. وقد حققت المبادرة العديد من النتائج المُرضية، وتستمر جهود الدولة المصرية في دعم المرأة المصرية وتعزيز حقوقها. (الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق ،2023)

كما حققت مصر نتائج إيجابية في الحد من العنف ضد المرأة في مصر، حيث انخفضت نسبة العنف الأسري ضد المرأة من 43.8% في عام 2015 إلى 35.8% في عام 2022.

وتؤكد مصر التزامها بحماية حقوق المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع، وذلك من خلال استمرار جهودها في هذا المجال.

الخاتمة:

عكست الجهود الصادرة عن مستويات تمثيل المرأة في المناصب الحكومية العليا في مصرفي السنوات الأخيرة مدى التناقض بين القانون المصري الذي ينص على المساواة بين الجنسين وبين تطبيق هذا القانون في الواقع. حيث كانت هناك آليات بطيئة لم تحقق تغييرًا ملموسًا في القضاء على الفجوة النوعية الكبيرة لصالح الرجل، واستمرار الممارسات التمييزية ضد المرأة.

وجاءت الجمهورية الجديدة واستراتيجية دعم وتمكين المرأة سياسيا، اقتصاديا، واجتماعيا، فعكست الأرقام الصادرة عن مستويات تمثيل المرأة في المناصب الحكومية العليا خلال فترة 2014– 2022 عكست توجهات الدولة نحو دعم المرأة، وأظهرت النتائج زيادة تمثيل المرأة في المناصب الحكومية العلياو تأكيد الهياكل القانونية على دعم المساواة وحقوق المواطنة.

يعد مؤشر تقلد المرأة للوظائف الحكومية أحد المؤشرات الهامة التي تعكس وضع المرأة في الحياة السياسية داخل المجتمع. كما يعد تمكين المرأة أحد الضروريات اللازمة من أجل إصلاح سياسي حقيقي وخطوة هامة نحو تمكين المرأة والتحول الديمقراطي. فضلا عن جهود ومبادرات الدولة في دعم المرأة اقتصاديا واجتماعيا والحد من العنف تجاهها.

قائمة المراجع:

أ- المراجع العربية:

أبوبكر، أميمة، شيرين شكري (2002.المرأة والجندر وإلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين. دار الفكر العربي، بيروت، ص ص 106-107.

أمين، أسماء (نوفمبر 2020). تمكين المرأة اقتصاديا أولوية الدولة. اليوم السابع.
https://www.youm7.com/story/2020/11/18/%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-

عز الدين، نيبال، محمود صافي (2020). التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقليدها للمناصب الحكومية العليا من 2005 وحتى 2020.، مجلة السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد 5، ص 198.

تقرير التنمية البشرية العربية (2005). برنامج دراسات التنمية. جامعة بيرزيت، فلسطين، ص 11.

هلال، هدى، رضوان مها (2022). تمكين المرأة اقتصاديا.. توجه متجدد نحو تنمية مستدامة. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
https://jsec.journals.ekb.eg/article_295986_9508a16f1e917b5808442468bbf7aa27.pdf

_____ (مارس 2023). التمكين السياسي للمرأة المصرية.. قراءة في المؤشرات والتحديات. المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية.

https://drayaeg.org/2023/03/29/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-

_____ (يونيو 2023). جهود مصر في ملف تمكين المرأة . الهيئة العامة للاستعلامات .
https://www.sis.gov.eg/Story/259970/%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%81%D9%8A-

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 .. الرؤية ومحاور العمل ،(2017)،
http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2018/02/2017-04-23-strategy-2030.pdf

المراجع الأجنبية :

Wright J. Skelly(1983) , " Threats to our Democratic System ", The American Journal of Economics and Sociology , Vol 42, No2 , www.jstore.org/stable/3486649

Marsha ,Pripstein(2005), " Authoritarianism in the Middle East : Regimes and Resistance ", Lynne Rienner Publisher , London ,

Michael ,Gallagher (1992), " Comparing Proportional Representation Electrol Systems : Quatos Thresholds , Paradoxes and Majorities " , British Journal of Political Science , No2 .

Rae ,Douglas (1967) , " The Political Consequences of Electoral Laws ", Yale University Press .